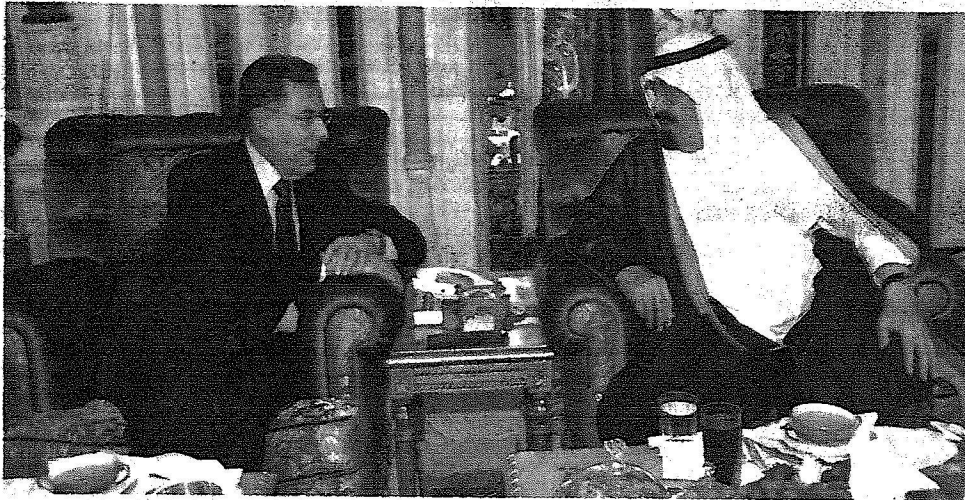


تسلم التقرير السنوي الـ 44 لمؤسسة النقد العربي السعودي

خادم الحرمين الشريفين يلتقي رئيس الوزراء اللبناني



خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله رئيس وزراء لبنان في مكة المكرمة أمس (واس)

مكة المكرمة، الشرق الأوسط

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، قبل مغرب أمس في قصر الصفا بمكة المكرمة، رئيس وزراء لبنان فؤاد السنورة، وقد عقد خادم الحرمين الشريفين في مكتبه اجتماعاً فئادياً مع الرئيس السنورة، ثم خلاله بحث الأوضاع الراهنة في لبنان إضافة إلى الأفق التعاوني بين البلدين.

من جهة أخرى أشاد خادم الحرمين الشريفين بالتقرير السنوي الرابع والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي، ومحتوياته، كما أشى على الدور المهم الذي تقوم به المؤسسة، وذلك خلال استقباله أمس في قصر الصفا في مكة المكرمة للدكتور إبراهيم العساف وزير المالية السعودي، وحمد السباري محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الذي قدم التقرير لخادم الحرمين الشريفين، كما لقى المحافظ كلمة جاء فيها: «يسعدني تجديد اللقاء بكم يا

خادم الحرمين الشريفين لتقديم التقرير السنوي الرابع والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي يستعرض أحدث التطورات الاقتصادية والمالية في المملكة. خادم الحرمين الشريفين: واصل الاقتصاد الوطني في عام 2007 نمو القوى العام الخامس على التوالي، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3,4 في المائة، وتعرّز دور القطاع الخاص في التنمية بتحقيق نمو نسبته 5,8 في المائة، وكذلك القطاع الحكومي بنسبة 2,7 في المائة. وشهدت المالية العامة للدولة تحسناً واضحاً نتج عنه فائض للعام الخامس على التوالي بلغت نسبته نحو 12,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الإنتاج، وسجل ميزان المدفوعات عام 2007 فائضاً للعام التاسع على التوالي بلغت نسبته نحو 24,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما

ساهم القطاع التقدي والمصرفي بدور فاعل من خلال توفيره السيولة اللازمة لتمويل الأنشطة المتنامية والمتجددة، إضافة إلى ما تقدمه المؤسسات المالية الأخرى من خدمات مالية حديثة ومتنوعة. خادم الحرمين الشريفين: لقد شهد الاقتصاد السعودي تحولاً جذرياً منذ الخطوة المباركة بإتشاء المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة استكم الحكمة الذي اتخذ مجموعة واسعة من القرارات والإجراءات الهادفة إلى إعادة هيكلة وتنظيم الاقتصاد، وتحديث الأنظمة والتشريعات بما يعزز رفع مستوى كفاءة وتنافسية الاقتصاد ودعم التشغيل الأمثل لعوامل الإنتاج، علاوة على استهدافها توفير إفسار تنظيمي وإداري متطور وبيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية. ولقد تجاوز عدد قرارات الإصلاحات الهيكلية

الرئيسية منذ إنشاء المجلس 60 قراراً، بالإضافة إلى أكثر من 130 قراراً للتطوير التنظيمي والإجرائي الإداري، ومن حسن الطالع أن واصلت هذه التطورات تحسناً متميزاً في المالية العامة للدولة وأسواق النفط العالمية، ولذلك، تحسّن الأداء الاقتصادي بشكل جلي في السنوات الأخيرة، ومن مؤشرات ذلك ما حققه القطاع الخاص من نمو سنوي حقيقي متوسطه 5,0 في المائة، وارتفاع الصادرات الأخرى غير النفطية بما متوسطه 23,1 في المائة سنوياً، لتبلغ نحو 7,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2007. ونتيجة لكل تلك الإصلاحات، حصلت المملكة على تصنيف سيادي مرتفع ملاءتها المالية، وكذلك على جائزة الأمم المتحدة لعام 2008 للخدمة العامة لتطورها نظام سداد الفواتير الشامل.

كما حصلت الملكة وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2009 الصادر حديثاً عن مؤسسة التحويل الدولية التابعة للبنك الدولي على المركز 16 عالمياً من بين 181 دولة من حيث تنافسية بيئة أداء الأعمال والاستثمار، وبالنظر إلى معطيات الاقتصاد الحالية ومؤشرات أدائه، يتوقع أن يستمر نموه القوي والشامل لسنوات قادمة. خادم الحرمين الشريفين: التضمخ ظاهرة عالمية يعاني منه كثير من الدول إضافة إلى أنه نتيجة طبيعية وملازمة للنمو الاقتصادي القوي. وفي المملكة تسارعت معدلات نموه إلى 4,1 في المائة في عام 2007، ثم إلى حوالي 11,1 في المائة في يوليو 2008 تراجع إلى 10,9 في المائة في شهر أغسطس، مما أوجد تحدياً صعباً نتيجة تعارض وسائل كبح جماحه التي تعتمد على التقييد

الكبير للسيولة المحلية والإنفاق العام مع الأهداف الطموحة لتعزيزين مقومات النمو الاقتصادي من خلال تدني سياسات مالية توسعية لبناء واستكمال مشاريع التنمية المختلفة وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين. فبعد أن شهد الاقتصاد في العقود الماضية مستويات منخفضة من التضخم صاحبها نمو اقتصادي معتدل إلى متوسط أحياناً، بدأ الاقتصاد ينحو بقوة تجاهياً مع سياسات الإصلاح الهيكلية التي تبنتها حكومتكم الرشيدة منذ حوالي سبع سنوات، ولم تظهر اللبوابر التضخمية إلا منذ عام 2006، عندما بدأ جانب الطلب على السلع والخدمات يفوق العرض منها مما أثر على الأسعار. ولعبت موجة ارتفاع أسعار السلع عالمياً والتوقعات العالية لدى الأفراد والمشائت دوراً

في تزايد الضغوط على الموارد المتاحة وبالتالي ارتفاع التضخم، خاصة بعد التحسن الكبير في الدخل الحكومي. وقد تصدرت ظاهرة التضخم اهتمامكم با خادم الحرمين الشريفين ويوجههم مختلف الجهات ذات العلاقات، للعمل على محاربهه وتخفيف آثاره على المجتمع، مع الحرص على المحافظة على استمرار زخم إنجازات التنمية، وتعد حزمة الإجراءات المتنوعة التي اتخذتها الدولة في مطلع هذا العام خطوة أولية حاسمة استهدفت مصادر التضخم التي تؤثر مباشرة على فئات المجتمع الأقل قدرة على تحمل آثاره. وفي مجال السياسة النقدية، قامت مؤسسة النقد باتخاذ خطوات للحد من السيولة المحلية الزائدة برفع معدلات الاحتياطي الإجمالي عدة مرات ولكن نظراً لهيمنة السياسة المالية

على الاقتصاد ، فإن العبء الأكبر يقع على مراجعة أولويات الإنفاق وبرمجته ليتناسب مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وأهدافه التنموية. والمؤمل أن تحقق تلك الإجراءات مع مراجعة نمو الإنفاق الحكومي النتائج المستهدفة وتعود وتيرة التضخم للاستقرار عند مستوياتها الملائمة في المستقبل القريب.

خادم الحرمين الشريفين: يمر العالم بأزمة تهدد النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في العديد من دول العالم الرئيسية، اضطرت معها السلطات في تلك الدول لاتخاذ إجراءات غير عادية لحماية الاستقرار المالي فيها، بل ومراجعة أنظمة الإشراف والرقابة على النظام المالي لديها، في الوقت الذي تتنازع السياسات الاقتصادية أهدافاً متنافسة هي، المحافظة على النمو الاقتصادي، وضبط التضخم، والمحافظة على الاستقرار المالي، وفي المعلقة كان للسياسات المحافظة والإجراءات الاحتياطات الاحترازية، التي اتخذتها مؤسسة النقد، لضمان متانة واستقرار النظام المالي المحلي دور كبير في حمايته من التأثير بالصددمات التي قد يتعرض لها نتيجة تطورات محلية أو عالمية، وهي إجراءات لا تظهر قيمتها أو تقديرها إلا عند الحاجة إليها».

وقد تناول الجميع طعام الإفطار في المائدة التي أقامها خادم الحرمين الشريفين تكريماً لرئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، وحضر المقابلتين ومأدبة الإفطار، الأمير عبد الله بن محمد بن عبد العزيز آل سعود، والأمير عبد الله بن عبد العزيز بن مساعد آل سعود أمير منطقة الحدود الشمالية، والأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة، والأمير عبد الإله بن عبد العزيز، والأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات العامة، والأمراء والوزراء وعدد من المسؤولين.